

جمعية عمومية

إقرار توزيع 30% نقداً و5% أسهم منحة

«الوطني»: في المقدمة.. دائماً وأبداً

الصرى:

- المجموعة عززت مكانتها كأفضل موفر للخدمات المالية في الكويت
- أرباحاً تبقى الأكبر بين الشركات الكويتية ومن الأعلى بين البنوك العربية
- 27.7% مساهمة العمليات الدولية في إجمالي أرباح المجموعة
- مجموعة «الوطني»، حافظت على قوة راسماتها بتحقيقها 17.8% نسبة كفاية رأس المال
- السوق المصرية تمثل إحدى أهم أسواق النمو الرئيسية للمجموعة نظراً لما تتمتع به من فرص نمو واعدة
- سعي للإستفادة من الفرص المتاحة في السوق السعودية بتأسيس كيان جديد لإدارة الثروات
- افتتاح فرع جديد في شنغهاي لتلبية متطلبات التمويل للمقاولين الصينيين المشاركين في مشاريع التنمية
- الأعلى تصنيفاً عالمياً وبين أكثر 50 بنكاً أمناً في العالم للمرة الثامنة عشرة على التوالي



حشام الصر

الساير:

- مجموعة بنك الكويت الوطني تحقق أداء قوياً في جميع مجالات الأعمال خلال عام 2017
- البنك يؤدي دوراً محورياً في دفع عجلة النمو الاقتصادي في البلاد
- تتألق قوية تؤكد مجدداً نجاح الإستراتيجية المتحفظة والإدارة الحصيفة للمخاطر والالتزام بتطبيق أعلى المعايير
- «الوطني» يحرص على تعزيز إسهاماته في مسيرة التنمية الاقتصادية التي تضمنتها رؤية «كويت جديدة 2035»
- البنك واصل زياته للسوق المصرفية، وحافظ على مركزه القوي في قيادة وتمويل المشاريع التنموية
- تدعم بنك بوبيان وتعمل على تعزيز موقعه بسوق الصيرفة الإسلامية مع المحافظة على استقلاليتها



ناصر السايير

تامر حاد

أكد رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الوطني ناصر مساعد السايير ان مجموعة بنك الكويت الوطني قد تمكنت خلال عام 2017 من تحقيق أداء قوي في جميع مجالات الأعمال حيث شهدت المجموعة ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات الربحية مع محافظة البنك على مركزه الريادي في السوق المحلية ليؤكد مجدداً ان التزامه بتوفير حلول مصرفية متكاملة لعملائه في جميع أنحاء العالم قد أصبح أقوى من أي وقت مضى.

جاء ذلك خلال كلمته التي ألقاها في الجمعية العامة العادية وغير العادية لبنك الكويت الوطني لعام 2017، والتي عقدت أمس (السبت 10 مارس 2018) بنسبة حضور بلغت 78.079%، وقد وافقت على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 30% من قيمة السهم الاسمية (أي بواقع 30 فلساً لكل سهم) وتوزيع أسهم منحة مجانية بواقع 5% (خمس أسهم لكل سهم).

وقال السايير ان بنك الكويت الوطني قد واصل جهوده لتعزيز مكانته، مستفيداً من مكانة المركز الأساسية للاقتصاد الكويتي الذي لا يزال متأثراً إلى حد كبير بالإلحاق الحكومي، حيث يلعب بنك الكويت الوطني دوراً محورياً في دفع عجلة النمو الاقتصادي داخل البلاد، وذلك من خلال مشاركته في تمويل معظم مشاريع الدولة الرئيسية في القطاعين العام والخاص، سواء في قطاع النفط والغاز أو القطاعات الأخرى.

وأوضح ان بنك الكويت الوطني يحرص على تعزيز إسهاماته في مسيرة التنمية الاقتصادية التي تضمنتها رؤية «كويت جديدة 2035»، وترجمة طموحاتها وأهدافها الحقيقية على أرض الواقع، مؤكداً ان الكويت تحظى ب130 استثماراً رأسمالياً في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية التي تواجهها دول المنطقة، وهو ما يؤكد التصنيف الائتماني السويدي الصادر من وصالات التصنيف العالمية مثل موديز وستاندر أند بورز وفيتش.

أداء قوي

ونكر السايير ان البنك قد واصل أداءه المالي القوي خلال عام 2017، محققاً أرباحاً صافية بلغت قيمتها 3224 مليون دينار كويتي خلال عام 2017 بنمو بلغت نسبته 9.2% على أساس سنوي، موضحاً ان هذه النتائج تؤكد مجدداً نجاح الإستراتيجية المتحفظة للبنك، بالإضافة إلى إدارته الحصيفة للمخاطر والزمامه بتطبيق أعلى المعايير على مستوى قطاعات الأعمال المختلفة.

وأضاف السايير ان البنك قد واصل زيادته للسوق المصرفية، وذلك بفضل ما تتمتع به من مكانة مالية وفهم عميق لأحتياجات العملاء، حيث واصل بنك الكويت الوطني تقديم المنتجات المبتكرة والمتنوعة، كما حافظ على مركزه القوي في قيادة وتمويل المشاريع التنموية، وفيما يخص إیرادات الخدمات المصرفية الإسلامية، قال السايير انها واصلت تحقيق نمو جيد في عام 2017، مما تعكس بشكل إيجابي على مساهمتها في الأرباح المجمعة للمجموعة ككل، وذلك من خلال بنك بوبيان، وهو بنك كويتي تابع للمجموعة يقود قيادته فريق إداري عالمي من ذوي الخبرة والالتزام، يعمل باتساع تام على الثقافة الإسلامية لبنك الكويت الوطني، وقد شهد إجمالي موجوداته نمواً بنسبة 140% في عام 2017، وعلى مستوى العمليات الخدمية، أوضح السايير انه على الرغم من التطورات السياسية والاقتصادية في المنطقة واستمرار الخدمات التشغيلية في العديد من الأسواق الإقليمية إلا ان البنك قد واصل التركيز على تعزيز أوجه التماثل والالتزام فيما يخص العمليات الخارجية، وذلك بتزويد بنسبة مساهمة الشركات التابعة والغروع الخارجية في أرباح المجموعة إلى 27.7%، بما يعكس قوة ومستعانا وعلامتنا التجارية على مستوى المنطقة والعالم.

النتائج المالية

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني حشام صبر الصر، ان مجموعة بنك الكويت الوطني حافظت على أدائها القوي في مختلف مجالات الخدمات المصرفية الرئيسية في الكويت، وذلك على الرغم من استمرار أسعار النفط المنخفضة التي يشهدها العالم، الأمر الذي عزز مكانتها كأفضل موفر للخدمات المالية على مستوى الكويت.

وأضاف الصر ان هذه الأرباح تبقى الأعلى بين كل الشركات الكويتية ومن الأعلى بين كل البنوك العربية وهي تشكل مجدداً 40% من إجمالي أرباح القطاع المصرفي الكويتي لعام 2017 وما يقارب 43% من توزيعات القطاع. وأشار إلى ان المجموعة قد شهدت ارتفاعاً في قيمة إجمالي الموجودات بنسبة بلغت 7.1% بالمقارنة مع عام 2016، حيث وصلت قيمتها الإجمالية إلى 26 مليون دينار كويتي (86.3 مليار دولار أميركي)، كما ارتفعت وتراجعت بمعدل 45.7% (مليار دولار أميركي) وارتفعت القروض والتصنيفات بنسبة 65% لتصل إلى 14.5 مليار دينار كويتي (48.1 مليار دولار أميركي).

وأشار إلى ان إجمالي أرباح المجموعة قد بلغت 3224 مليون دينار كويتي (1.068 مليار دولار أميركي) خلال الفترة بزيادة قدرها 9.2% عن عام 2016 وقد شهد الفائض التشغيلي (صافي الدخل التشغيلي) مطروحاً منه النفقات التشغيلية (نمواً قوياً على وجه التحديد، حيث ارتفع بنسبة 13.0% لتصل إلى 57.2 مليون دينار كويتي (1.847 مليار دولار أميركي)).

وأفاد بأنه في إطار تنوع مصادر الإيرادات، حقق البنك الوطني نمواً ثابتاً ومستمراً في أعمال بنك بوبيان، حيث يمثل الدخل الناتج عن الصيرفة الإسلامية للمجموعة، حيث ارتفعت أرباح بنك بوبيان بنسبة 15.9% لتصل إلى 47.6 مليون دينار كويتي (157.8 مليون دولار أميركي).

المخيمات الدولية

وأوضح الصر ان مساهمة العمليات الدولية للبنك بلغت ما نسبته 27.7% من إيرادات عام 2017، مبيّناً ان



تصوير احمد سرور

البنك سواصل العمل على تنمية هذا الجزء من أعماله لتتوسع مضاربه وهو ما يجد من المخاطر. ولقد بقي ان النمو القوي الذي يحققه البنك في مصر يؤكد استمراريته نجاحه في تعزيز موقعه في السوق المصرية، والذي يمثل أحد أهم أسواق النمو الرئيسية لمجموعة بنك الكويت الوطني نظراً لما تتمتع به هذه السوق من فرص نمو واعدة وفاق إيجابية، حيث حقق أرباحاً صافية قدرها 1.503 مليار جنيه مصري حتى نهاية عام 2017، مقارنة مع 849 مليون جنيه مصري في نهاية عام 2016، بنمو هو الأعلى في القطاع المصرفي المصري بلغت نسبته 77.07%.

وأشار إلى ان قوة أرباح الوطني - مصر تأتي من كونها أرباحاً تشغيلية ناتجة عن تحسين بيئة الأعمال وهو ما يعكس استقرار الوضع الاقتصادي في مصر، مؤكداً ان استثمارات مجموعة بنك الكويت الوطني في مصر استثمرات استراتيجية طويلة الأجل، حيث يعتبر «الوطني» مصر من أهم الأفرع الخارجية التابعة لها، كما تمثل الأرباح المحققة من أعمال البنك في مصر ما يقارب ثلث أرباح الأفرع الخارجية للمجموعة، وهو ما يدل على صحة ثقة مجموعة بنك الكويت الوطني بالسوق المصرية وجديتها متمسكة بشكل كبير بالتوسع فيها.

وقال الصر ان بنك الكويت الوطني يسعى عبر نهجه المبتكر والاستراتيجي في التعرف على الأسواق الجديدة والبريدة، حيث تركز على هذا خلال عام 2017 بتأسيسه لأعمال إدارة الثروات في المملكة العربية السعودية، فبعد استضافة منظمات التمويل على الترخيص، سيتم تأسيس كيان جديد خاضع لرقابة هيئة سوق المال السعودية في عام 2018، حيث يهدف البنك من خلال تأسيس هذا الكيان الذي سيقدم من خدمات وحدة الخدمات المصرفية الخاصة وشركة الوطني للاستثمار، من الاستفادة من الفرص المتاحة في أحد أكبر الاقتصادات منطقت الخليج العربي، التي جاند الاستفادة من الاصول الهائلة القابلة للاستثمار في المملكة.

كما لفت الصر إلى ان بنك الكويت الوطني - السعودية قد حصل أيضاً خلال عام 2017 على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي SAMA على الفتح فرعين جديدين للبنك في المملكة العربية السعودية في كل من الرياض والدمام إلى جانب فرع البنك الرئيسي العامل حالياً في مدينة جدة، بالإضافة إلى توسعة أعماله في الصين بافتتاح فرع جديد في شنغهاي لتلبية متطلبات التمويل للمقاولين الصينيين المشاركين في مشاريع البنية التحتية الضخمة في الكويت.

حطة التنمية

من ناحيته، قالت نائبة الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني شيخة خالد البحر «إنه في ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، فإن البنك ملتزم بدعم البرنامج الحكومي وفقاً لرؤية «كويت جديدة 2035»، حيث يواصل بنك الكويت الوطني القيام بدور رائد في تمويل نطاق كبير من المشروعات الكبرى في الكويت، بداية من الوقود البيئي ومروراً بمشاريع التعليم والبنية التحتية

والإسكان ويتمتع البنك بتاريخ طويل من المساهمة بصورة إيجابية في نمو الاقتصاد المحلي، ويسعى إلى مواصلة ذلك في السنوات المقبلة، وأضاف ان وتيرة تخطيط خطة التنمية الوطنية بدأت تسارع خلال السنوات القليلة الماضية، حيث تبدل وأشارات البحر إلى انه نتيجة لذلك التسارع، كانت أصبحت احتياجات الكويت أكثر إلحاحاً.

وأشارت البحر إلى ان بنك الكويت الوطني يحرص على توفير تمويل للمشروعات أكثر وفرة في المجالات النفطية وغير النفطية، حيث شهدت قطاعات البناء والطاقة والنفط أعلى معدلات الاستفادة مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية، معربة عن توافرها بالائتمانات الإيجابية



جانب من الحضور

كفاية رأس المال والتصنيفات الائتمانية

ولفت الصر إلى ان المجموعة حافظت على قوة راسماتها على مدار العام، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال لدى مجموعة بنك الكويت الوطني في نهاية العام 17.8%، ويتماشى مستوى الراسمة هذا مع مدى كفاية البنك في المخاطرة، ويرتبط بنسبة مريحة من متطلبات كفاية رأس المال بحسب معيار بازل 3، وفق ما قرره بنك الكويت الوطني.

وأوضح انه على الرغم من البيئة التشغيلية الصعبة، فإن بنك الكويت الوطني قد واصل تمزجه واحتفاظه بمكانته الريادية في القطاع المصرفي، وهو ما يعكس حصول البنك على أعلى التصنيفات الائتمانية من قبل أبرز المؤسسات العاملة في هذا المجال، وهي موديز وستاندر أند بورز وفيتش، والتي تضع صعداً أعلى مستويات التصنيف الائتماني على مستوى العالم ومنطقة الشرق الأوسط.

وبين الصر ان اجماع هذه المؤسسات يدل على مكانة وموثرات البنك وجوده وصدوره المرفعة ورسمته القوية ووضوح رؤيته الاستراتيجية، مشيراً إلى ان الكويت قد واصلت محافظته على مسعته المرفوعة على مدار السنوات، من خلال محافظته بموقعه المتميز كإحدى البنوك

البنك على الصفحة (31)

التصنيفات الائتمانية

حافظ البنك على أعلى التصنيفات الائتمانية في منطقة الشرق الأوسط
جميع التصنيفات الائتمانية تحمل نظرة مستقبلية مستقرة بما يدل على وضوح الرؤية المستقبلية والاستقرار الذي تتميز به المجموعة.

التصنيف الطويل الأجل	النظرة المستقبلية
مؤديين	مستقرة
مؤديين	مستقرة
مؤديين	مستقرة



بنك تفخر به الكويت

إلى المقر الجديد

في نهاية «العمومية» بشر عصام الصقر المساهمين بأنه سيتم عقد عمومية البنك الوطني العام المقبل في مقر المبنى الجديد.

البحر:

- كان لمجموعة «الوطني» النصيب الأكبر في تمويل المشاريع التنموية المطروحة في 2017
- متفائلون بالأفاق الاقتصادية الإيجابية للكويت وقدرتها على مواصلة سياسة الإنفاق الرأسمالي
- تأثير انخفاض أسعار النفط يبقى محدوداً على البيئة التشغيلية
- مع استمرار الإنفاق الرأسمالي والاستثمار في المشاريع التنموية الضخمة إصدار أدوات الدين الأخير أكبر دليل على جاذبية اسم بنك الكويت الوطني في أوساط المستثمرين العالميين
- تؤدي دوراً رئيسياً في تمويل وترتيب قروض المشاريع الحكومية
- البنك يسعى إلى مواصلة الاستفادة من مكانته الريادية القوية والتصنيف الائتماني الممتاز لاستقطاب أموال المستثمرين

الخليج:

- بنك الكويت الوطني واصل القيام بدور رائد في تمويل نطاق كبير من المشروعات الكبرى في الكويت
- نحن الشريك المصرفي الأول للقطاع النفطي... والخيار الأول للشركات الراغبة في التوسع والنمو
- البنك نجح في تحقيق تقدم ملحوظ على صعيد تعزيز التقنيات والأنظمة الداخلية خلال عام 2017
- إطلاق منصات الخدمات المصرفية الرقمية والذكية الرائدة التي تعود بالفائدة المباشرة على العملاء
- مواصلة العمل على تطوير عروض جديدة ومحسنة لإدارة النقد
- مع تعزيز فرص ترويج وبيع الخدمات والمنتجات
- تنفيذ البنك لمزيد من الممول الرقمية سيرعز زريادته
- «الوطني» أكبر الجهات توظيفاً للعمالة الوطنية في القطاع الخاص بنسبة 65.4%



• صالح الفليح



• شيخة الجبر

أكبر مساهم على الإطلاق في تنمية المجتمع الكويتي

قال السابرين إن بنك الكويت الوطني يفخر بكونه في مقدمة مؤسسات القطاع الخاص التي كومت مساهمات المسؤولية الاجتماعية من خلال المبادرات والبرامج الاجتماعية والإنسانية التي يتبناها بإطلاقها سنوياً وهو ما جعله من أكبر المساهمين في تنمية المجتمع الكويتي منذ تاسيسه قبل 65 عاماً، وذلك بحرصه على ترسيخ دوره في خدمة المجتمع والقيام بمسؤولياته الاجتماعية بصفتها البنك الرائد الأول على مستوى الكويت. وأكد أن «الوطني» تصهر قائمة المؤسسات الكويتية بمساهماته السنوية كأكبر مساهم على الإطلاق في تنمية المجتمع الكويتي حيث استحوذت مساهماته على 34% من إجمالي تبرعات القطاع المصرفي، كما يعد أكبر داعم لبرامج العمالة الوطنية بحصة تبلغ 37% من إجمالي مساهمات القطاع.

وأضاف أن البنك يسعى من خلال مساهماته المجتمعية إلى التركيز على أربعة أركان رئيسية وهي التنمية الاجتماعية، رعاية الأطفال، الصحة والتنمية البيئية، لافتاً إلى اهتمام البنك في الوقت ذاته بتعزيز مفهوم التطوع لدى موظفيه من خلال إشراكهم في المبادرات الإنسانية والاجتماعية التي ينفذها.

وتذكر السابرين أن افتتاح بنك الكويت الوطني «وحدة العلاج بالعلاج الجينية» التي تستهدف مستشفى الكويت الوطني التخصصي لعلاج سرطان الأطفال في منطقة الصباح الطبية يعد المبادرة الأولى على مستوى القطاع الخاص المحلي في إطار المساهمة في المسؤولية الاجتماعية. وأوضح أن وحدة العلاج بالخلايا الجذعية ستشكل معلماً طبياً رائداً بإمكاناتها وبرامجها العالمية في جابت مدينتها وتصميمها العصري، حيث استعانت «الوطني» بخبرات فريق طبي متخصص من مستشفى غربت أرموند سترينغ، في بريطانيا لتدريب فريق طبي كويتي، وتوظيف تجربته الفريدة على مستوى التعليم في تطوير خدمات المستشفى الجديد.

وأشار إلى أن المشروع الجديد يعتبر نقلة نوعية في قيمة مضافة أساسية لخدمات مستشفى الأطفال لأنه الوحيد الذي يوفر العلاجات المتخصصة ورعاية القطاع الصحي للأطفال في الكويت، موضحاً أن رؤية هذا المشروع الدور تمتع «الوطني» بأعلى تقياً لمواصلة التزامه بواجبه الاجتماعي، والتصدك بقيمة التاريخ التي يعتمدها، عبر التزامه بالخدمات المصرفية الريادية الذي يعد على مواصلة الجهد للحفاظ على مكانة البنك الرائدة.

شكر وعرفان

توجه السابرين بالشكر والتقدير إلى حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد، وسمو ولي عهده الأمين وحكومة الكويت والشعب الكويتي الكريم، كما نوه بوجودهم الجهد الرسمية والحكومية، وعلى رأسها بنك الكويت المركزي، وذلك لدعم التواصل لاستقرار الاقتصاد الكويتي وتقديم القطاع المصرفي. كما تقدم بالشكر لساهمي البنك على ولائهم ودعمهم المستمر، وإيمانهم بالبنك الوطني، بنك رائد، وأكبر مؤسسة مالية في المنطقة، مشيداً بالجهد الكبيرة التي يبذلها الموظفون، وعلى رأسهم الإدارة التنفيذية من أجل الارتقاء، والتواصل بأعمال البنك ونتائجه، مجدداً العهد على مواصلة الجهد للحفاظ على مكانة البنك الرائدة.

تاريخ التوزيعات

سيتم توزيع الأرباح التقديرية وأسهم المنحة الجائزية اعتباراً من يوم الإثنين الموافق 2018/4/2، وذلك للمساهمين القديمين في سجلات مساهمي البنك، كما في نهاية عملية الاستحقاق المحدد له خلال اللواقف 2018/3/29.

حافل من الإنجازات على صعيد الخبث والاستقرار والتحفظ، ولكن هذه السمعة لا تكن يوماً عائقاً أمام قدرته على الابتكار، مشيراً إلى نجاح البنك خلال عام 2017 بتحقيق تقدم ملحوظ على صعيد تعزيز التقنيات والأنظمة الداخلية، إلى جانب تعميم منصات الخدمات المصرفية الرقمية والذكية الرائدة في المجال، والتي تعود بالفائدة المباشرة على العملاء، مؤكداً أن البنك يحرس على مواصلة الابتكار للانطلاق نحو أفق أكثر إشراقاً، ولتعماد استقطاب المزيد من العملاء والحفاظ عليهم في بيئة تشهد تنافساً كبيراً.

وأشار الفليح إلى إنجازات البنك في عام 2017 في ما يخص مجال تطوير التقنيات الداخلية وتحسين البات الحلول الرقمية، سواء في مكاتب الأعمال المساندة للتحكم في التكاليف، أو في المكاتب الأمامية لتقديم خدمات جديدة للعملاء.

ويبين أنه في عام 2017، اتبع البنك نهج «الهدف الفئال» الذي أدى إلى نمو خدمات الدفع من دون اتصال للعملاء من خلال خدمة ANBK Top & Pay والتي نتج عنها نمو الإيرادات مقابل مشورتهم باستخدام سوار أو ملصق الدفع.

وأوضح أنه على الصعيد الداخلي، واصلت البنك العمل على تطوير عروض جديدة ومحسنة لإدارة النقد، من جانب تعزيز الشفافية والرباط بين فروعها العالمية، وذلك لتعزيز فرص ترويج وبيع الخدمات والمنتجات للعملاء من الأسواق وتطوير الأعمال، مما يساهم في توفير تجربة أكثر شمولية للعملاء.

الموارد البشرية

وفي ما يتعلق بالموارد البشرية، قال الفليح «إن البنك يحرض على دعم موظفيه بشكل مستمر وتمكينهم وتأهيلهم عبر طرق البرامج التدريبية المتخصصة، والمصممة وفق معايير منهجية وعلمية تتنوع بين التدريب والتطوير لإعداد كوادر على درجة عالية من المهنية، حيث وفر البنك التحليل لتلك نخبة من أفضل خبراء العمل المصرفي الذين يقدمون خبراتهم لتلك الكوادر، إضافة إلى دعمه استقطاب أفضل الكفاءات واستحقاقها حفلاتاً على استثنائية تتجسد في: - وأضاف أنه وفي السياق نفسه، كانت حملة «أنا الوطني» التي أطلقها البنك هذا العام في غاية الأهمية لترسيخ المفهوم لدى الموظفين وتدفعهم إلى تحمل المسؤولية عن جودة عملهم.

وتذكر أن البنك قام بتوظيف 341 موظفاً خلال عام 2017، وبلغ عدد الكوادر الوطنية منهم 267 شاباً وشابة من جنسيات الخرج، ليكسر بذلك وقوفه كأكبر الجهات توظيفاً للعمالة الوطنية في القطاع الخاص بنسبة 65.4%، مؤكداً أن بنك الكويت الوطني يفخر بكونه إحدى أكبر الجهات في القطاع الخاص توظيفاً للعمالة الوطنية، حيث يحرض البنك دائماً على وضع مبداء الاستمرار في التفات الوطنية الشافية في مقدمة أولوياته.

وأشار إلى أن نظام البنك الوطني يتبع كل الموظفين على استكمال دراستهم للدرجة العلمية الأعلى، أي قام البنك بربط نظام الترقيات والحوافز المالية بالمشاهدات العلمية والدورات التي يحصل عليها الموظف، وذلك حرصاً من البنك على ضمان التطوير المستمر لموظفيه.

المالية، وشركات النفط، والمصارف المراسلة، والوكالات الحكومية، وجميعها تسعى نحو ما يوفره بنك الكويت الوطني من أمن واستقرار، حيث جعل البنك بدوره مواصلة الاستفادة من مكانته الريادية القوية، إلى جانب التصنيف الائتماني الممتاز الذي يفتخر به لاستقطاب أموال المستثمرين من الأسواق الدولية.

موقع ريادي

من جهته، أكد الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني واصل تصدده للقطاع المصرفي على مستوى كل المؤشرات يتناحز تؤكد مجدداً موقعه الريادي على مستوى كل البنوك المحلية، حيث يرتكز البنك على سعة حضور رئيسية لضمان الاستمرارية في الريادة، وهي التنمية الاقتصادية، العملاء، الحوكمة، الموارد البشرية، البيئة، المجتمع.

أفقط في التطوير والابتكار للقطاع المصرفي الأول للقطاع النفطي، حيث تم تكليف البنك للقيام بمبادرة كبرى من التحولات المصرفية لتوفير الخدمات اللازمة لعدد من المشروعات الكبرى، بما يشمل ريديسي على خلفية الاقتصاد الكلي بصفة عامة، مع التركيز بشكل أكبر على الخدمات المصرفية الشاملة، والعمل في ذات الوقت على بناء أواصر قوية في علاقاته مع الشركات الكبرى والشركات المتصلة بالحكومة. ولتحت أي إن مصرح دعم ضمن أكبر أسواق منطقة الشرق الأوسط، مع قاعدة اقتصادية جيدة النوع والعدد سكاني في المنطقة، وهو ما يعطى فرصة كبيرة للبنك هناك، خصوصاً مع انخفاض معدل انتشار البنوك في الوقت الحالي.

عام من الابتكار

ويبين الفليح أن بنك الكويت الوطني يتميز بسجل

متجاوزاً 29 مرة المبلغ المستهدف، وتضمنت الممارسات الأخرى إطلاق برنامج شهادات إيداع متعددة العملات في بنك الكويت الوطني انترناشيونال (الملكة المتحدة) إلى جانب مجموعة من منتجات الإيداع المبتكرة للعملاء الحاليين والجدد.

وأكدت أن اهتمام المجموعة بالصياغة الدقيقة للاستراتيجية والتنفيذ الحكيم لها، إلى جانب الانضباط والقوة في الإدارة المالية والحكمة في إدارة المخاطر، تساعداً في ضمان تعزيز القيمة المضافة المحققة للمساهمين موضحة أن المجموعة تطبق سياسة تقوم على الاستثمار بدرجة كبيرة في التقنيات المخطورة والحلول المبتكرة التي تعزز من تنافسية البنك ورضاً العملاء والكفاءة التشغيلية.

الأسواق العالمية

وأشارت البحر إلى أن بنك الكويت الوطني واصل تعزيز وجوده في الأسواق العالمية الأخرى من خلال استئلاكه لوسع شبكة مصرفية دولية، مع التركيز للتعلم، والمكاتب العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، إلى مركز «الوطني» في ما عرضه في هاتين السوقين بشكل ريديسي على خلفية الاقتصاد الكلي بصفة عامة، مع التركيز بشكل أكبر على الخدمات المصرفية الشاملة، والعمل في ذات الوقت على بناء أواصر قوية في علاقاته مع الشركات الكبرى والشركات المتصلة بالحكومة.

ولتحت أي إن مصرح دعم ضمن أكبر أسواق منطقة الشرق الأوسط، مع قاعدة اقتصادية جيدة النوع والعدد سكاني في المنطقة، وهو ما يعطى فرصة كبيرة للبنك هناك، خصوصاً مع انخفاض معدل انتشار البنوك في الوقت الحالي.

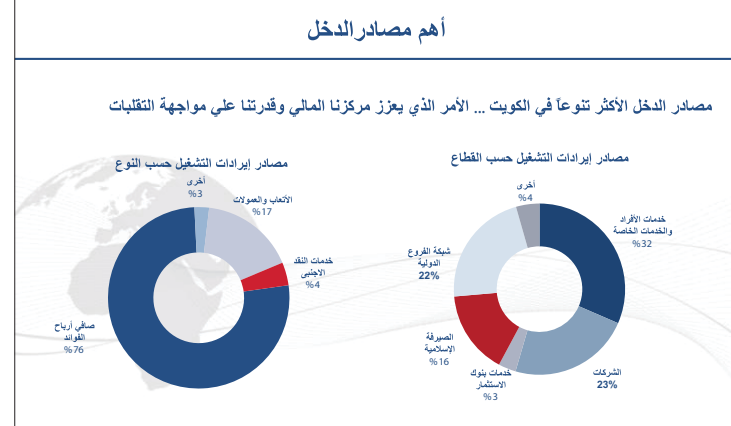
وحوال وجود البنك في الأسواق الدولية الرئيسية (لندن ونيويورك وباريس وسنغافورة)، أشارت البحر إلى استمرار التدفقات القوية من رؤوس الأموال والودائع من ذوي الملاة المالية العالمية، والمؤسسات

(تمتة للنشر على الصفحة 30)

تأكيد الحكومة عزمها على مواصلة الإنفاق الرأسمالي والاستثمار في المشاريع التنموية الضخمة. وأوضح أن مجموعة بنك الكويت الوطني كان لها النصيب الأكبر من تمويل المشاريع التنموية المطروحة في 2017، حيث لعبت دوراً رئيسياً في تمويل وترتيب العروض الخاصة لأكبر المشروعات الحكومية كان من أهمها مشروع بناء القطار رقم 2 لتوسعة مطار الكويت الدولي بقيمة بلغت 1.3 مليار دينار كويتي، ومشروع شركة البترول الوطنية لبناء محطة استيراد الغاز الطبيعي السال بقيمة 2.9 مليار دولار أمريكي.

وأشارت إلى أن «الوطني» يعتبر إحدى المؤسسات المالية القليلة على مستوى الكويت التي لديها إدارة متخصصة لتمويل المشروعات، ويعمل بنك الإارة موظفون يتخصصون بخبرات كبيرة في مجال تمويل المشروعات ويسعون دائماً لتوفير وتمشكك خدمات جديدة تتواءم مع «الوطني» شارك في عدد من المبادرات من أجل ترويج مصادر التمويل في عام 2017، والتي تضمنت أحد مصادر التمويل التنافسية للمجموعة بالفعل، ومن أبرز تلك المبادرات تأسيس برنامج للسندات العالمية منسجمة الأجل بقيمة 3 مليارات دولار أمريكي، حيث أصدرت المجموعة في إطار هذا البرنامج سندات متوازنة غير مضمونة باستحقاق مدته 5 سنوات بقيمة 750 مليون دولار أمريكي بسعر فائدة ثابت بقرص 2.75% سنوياً تدفع نصف سنوياً على دفعتين.

ويستند أن إصدار أدوات الدين الأخيرة يعد أكبر دليل على جاذبية اسم بنك الكويت الوطني في أوساط المستثمرين العالميين، كما تؤكد ذلك للخطوة وصول «الوطني» إلى الأسواق العالمية وقدرته على توفير تمويل عالي الجودة التي عرضت على المساهمين خلال الجمعية العمومية، ولتحت أي إن الإصدار لاقى إقبالاً كبيراً من قبل السوق، حيث بلغ حجم الإكتتاب 2.2 مليار دولار أمريكي.



• من المؤشرات التي عرضت على المساهمين خلال الجمعية العمومية